



## اتفاقية

بين

حكومة دولة الكويت

و

حكومة جمهورية كوبا

للتعاون الإقتصادي والفني

إن حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية كوبا ( ويشار اليهما فيما بعد بـ " الطرفين المتعاقدين " ) .

ادراكاً منهما إن التعاون الإقتصادي والفني هو عنصر أساسي لا غنى عنه لتطوير العلاقات الثنائية على أساس راسخ وطويل الأمد والثقة المتبادلة بين الطرفين المتعاقدين وشعبيهما .

وإسترشاداً منهما بأهداف تحقيق نمو إقتصادي ثابت وتحسين مستوى المعيشة لمواطنيهما ، والإستخدام الفعال للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة .

ورغبةً منهما في تعزيز وتقوية تعاونهما الثنائي في المجالات الإقتصادية والفنية لصالح شعبيهما .

فقد إتفقتا على ما يلي :

### المادة (1)

يقوم الطرفان المتعاقدان ، من خلال إتخاذ التدابير المناسبة طبقاً للقوانين والنظم المطبقة في بلديهما بتعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والفنية بينهما .

### المادة (2)

إن مجالات التعاون المذكورة في هذه الإتفاقية تشمل - وعلى سبيل المثال وليس الحصر - ما يلي :-

- 1 - تشجيع إقامة المشروعات الإقتصادية والمالية والمصرفية والصناعية والسياحية والنقل والإتصالات بين البلدين .
- 2 - تشجيع تنمية المشاريع الفنية وتبادل المعلومات المتعلقة بالأبحاث الفنية .
- 3 - تشجيع تبادل وتدريب الإخصائيين في إطار برامج تعاون محددة.

### المادة (3)

يعمل الطرفان المتعاقدان على تعزيز التعاون الإقتصادي والفني بين المؤسسات القائمة في بلديهما في مجالات التعاون المختلفة.

### المادة (4)

يراعي الطرفان المتعاقدان متطلبات منظمة التجارة العالمية ( WTO ) والاتفاقيات المنبثقة عنها بموجب التزاماتهما في المنظمة .

### المادة (5)

يشجع الطرفان المتعاقدان ، وفقاً للقوانين والنظم المعمول بها لدى البلدين، الاستثمار وانتقال رؤوس الاموال والبضائع والخدمات بين البلدين .

### المادة (6)

لا يفسر نص في هذه الاتفاقية على أنه يلزم طرف متعاقد بأن يقدم للطرف المتعاقد الآخر في الحاضر أو في المستقبل ميزة أي معاملة أو تفضيل أو امتياز ينتج عن، مثل: سوق مشتركة، اتحاد جمركي وأي اتفاقيات تفضيلية اقليمية او شبه اقليمية.

### المادة (7)

يشجع الطرفان المتعاقدان ، طبقاً للقوانين والنظم المعمول بها في كل منهما، تبادل زيارات المندوبين والوفود الإقتصادية والفنية وإقامة المعارض لتوطيد التعاون الإقتصادي والفني بينهما.

### المادة (8)

يبرم الطرفان المتعاقدان ، عند اللزوم ، إتفاقيات خاصة ، على أساس هذه الإتفاقية بشأن مجالات التعاون المنصوص عليها في المواد المذكورة أعلاه ، والمشروعات الخاصة الأخرى التي قد يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .

## المادة (9)

1 - لأجل ضمان تنفيذ هذه الإتفاقية ، تنشأ لجنة مشتركة تتكون من ممثلين عن الطرفين المتعاقدين . وتجتمع اللجنة سنوياً أو بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين بالتناوب في عاصمتي الطرفين المتعاقدين. ويترأس اللجنة المشتركة وزارة المالية في دولة الكويت ووزارة الاستثمار الأجنبي والتعاون الاقتصادي في جمهورية كويا .

## 2 - تتولى اللجنة المشتركة ، من ضمن أمور أخرى ، الإختصاصات الآتية :

- أ - تشجيع وتنسيق التعاون الإقتصادي والفني بين الطرفين المتعاقدين .
- ب - دعم ودراسة المقترحات التي تهدف إلى تنفيذ هذه الإتفاقية والإتفاقيات المنبثقة عنها .
- ج - وضع مقترحات لأغراض إزالة المعوقات التي قد تنشأ أثناء تنفيذ اي مشروع قد يقام بموجب هذه الإتفاقية .

## المادة (10)

أي خلاف قد ينشأ بين الطرفين المتعاقدين يتعلق بتفسير أو بتطبيق هذه الاتفاقية، يتم تسويته ودياً من خلال التشاور أو التفاوض.

### المادة (11)

1 - تدخل هذه الإتفاقية حيز النفاذ من تاريخ الإشعار الأخير الذي يعلن فيه أي من الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر من خلال القنوات الدبلوماسية إستيفائه للمتطلبات الدستورية اللازمة لنفاذ هذه الإتفاقية .

2 - يجوز مراجعة هذه الاتفاقية او تعديلها بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين بموجب موافقة خطية متبادلة بين الطرفين المتعاقدين، وتكون نافذة المفعول وفقاً للتاريخ المحدد من أحد الطرفين المتعاقدين ووفقاً للقوانين والنظم المطبقة في كل منهما.

3 - تظل هذه الإتفاقية نافذة المفعول لمدة خمس سنوات تجدد تلقائياً لمدة أو لمدد مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر كتابة عن نيته بعدم تجديد الإتفاقية على الأقل قبل ستة أشهر من تاريخ إنتهاء المدة الأولية أو أي مدة لاحقة.

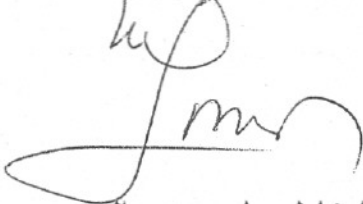
### المادة (12)

إن انتهاء هذه الاتفاقية، سوف لن يؤثر على أية اتفاقيات خاصة أو مشاريع أو أنشطة أبرمت وفق هذه الاتفاقية، وسوف تظل نافذة حتى يتم الانتهاء من تلك الاتفاقيات أو المشاريع أو الأنشطة.

وقعت في دولة الكويت يوم السبت بتاريخ 4 صفر من 1427هـ الموافق  
4 مارس 2006م، من نسختين أصليتين، باللغات العربية والاسبانية والانجليزية،  
وتكون جميع النصوص متساوية الحجية. وفي حالة الاختلاف يسود  
النص الانجليزي.

عن

حكومة جمهورية كوبا



مارتا لوماس موراليس

وزيرة الاستثمار الأجنبي

والتعاون الاقتصادي

عن

حكومة دولة الكويت



بدر مشاري الحميضي

وزير المالية